جامعة القاهرة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

الأبنيةُ والتراكيبُ الدّالّةُ على الكَمّ في القُرآن الكريم

دِراسةٌ صَرْفيّةٌ نَحْويّةٌ

Quantitative Forms and Structures in the Holy Quran

A Morpho – Syntactic Study

الباحث: رامي أحمد السيد

رسالة للحصول على درجة الماچستير في الآداب

إشراف:

أ.د. وفاء كامل فايد
أستاذة اللسانيات بآداب القاهرة
عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

٢٠١٧

واو الثمانية:

قال المرادي: "ذهب قومٌ إلى إثبات هذه الواو، منهم ابن خالويهِ [وقد سماها: (واو العشر)]، والحريريُّ، وجماعةٌ من **ضَعَفة النحويين!** قالوا: (من خصائص كلام العرب إلحاقُ الواوِ في الثامن من العدد، فيقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، **و**ثمانية؛ **إشعارًا بأن السبعة عندهم عددٌ كامل)**. واستدلّوا بقوله –تعالى–: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلۡعَـٰبِدُونَ ٱلۡحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَ[1]ٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ...﴿١١٢﴾﴾ [التوبة]، وبقوله –تعالى–: ﴿...وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ...﴿٢٢﴾﴾[2]

[1] قال ابن هشام: "إنه الوصف الثامن [للمجاهدين في سبيل الله] والظاهر: أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمرٌ ونهيٌ متقابلانِ، بخلاف بقيّة الصفات، أو: لأن الآمرَ بالمعروف ناهٍ عن المنكر، و[المنكر] هو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمرٌ بالمعروف، فأشير [بهذه الواو] إلى الاعتداد بكلٍّ من الوصفين، وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر" مغني اللبيب (٣٩٥/٤). وقال ابن القيم: "فلما ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما متلازمان مستمدان من مادة واحدة –حسُن العطف؛ ليتبين أن كل وصف منهما قائم على حدته مطلوب تعيينه لا يكتفى فيه بحصول الوصف الآخر، بل لا بد أن يظهر أمره بالمعروف بصريحة، ونهيه عن المنكر بصريحة، وأيضًا فحسّن العطف ههنا ما تقدم من التضاد، فلما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضدين أحدهما طلب الإيجاد والآخر طلب الإعدام –كانَا كالنوعين المتغايرين المتضادين فحسن لذلك العطف" بدائع الفوائد (٥٣/٣ – ٥٤). وقبلهما قال المراديّ: "الواو فيه عاطفة. وحكمة ذكرها في هذه الصفة، دون ما قبلها من الصفات، ما بين الأمر والنهي من التضاد. فجيء بالواو رابطةً بينهما لتباينهما، وتنافيهما. وقال بعضهم: هي زائدة، وليس بشيء" الجني الداني ص ١٦٨. الغريب أن لم أرَ أحدًا تكلّم على أن تتمة الآية معطوف بالواو، فثمة واو بعد الوصف الثامن: ﴿...ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾!

[2] تمام الآية: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءٗ ظَٰهِرٗا وَلَا تَسۡتَفۡتِ فِيهِم مِّنۡهُمۡ أَحَدٗا ﴿٢٢﴾﴾ [الكهف] قال أبو البقاء: "الجملة إذا وقعت صفة للنكرة جاز أن تدخلها الواو، وهذا هو الصحيح في إدخال الواو في ﴿...وَثَامِنُهُمۡ...﴿٢٢﴾﴾" نقلاً عن الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٤٣٩/٩). وقال الطيبي (٤٤١/٩): "فظهر من هذا أن الواو في ﴿...وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ...﴿٢٢﴾﴾: واو العطف، وهي جملة معطوفة على الجملة المتقدمة".

(شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف). مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج. القسم الدراسي: د. جميل بني عطا. المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء. ط١. جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. ٢٠١٣ م).

[الكهف]، وبقوله –تعالى–: ﴿ ...ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ۝٥ ﴾[1] [التحريم]، وبقوله –تعالى–: ﴿ ... حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ... ۝٧٣ ﴾ [الزمر]. قالوا: (أُلْحِقَتِ الواو؛ لأن أبواب الجنة ثمانية[2]، ولما ذكر جهنم –قال ﴿ ... فُتِحَتۡ ... ۝٧١ ﴾ [الزمر] بلا واو؛ لأن أبوابها سبعة)! وذهب المحقِّقون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة، وإما واو الحال. ولم يثبتوا واو الثمانية. وأنكر الفارسيُّ واوَ الثمانية، لمّا ذكرها ابن خالويه في باب المناظرة"[3]. زاد الثعلبيُّ وغيرُه موضعًا خامسا وهو قولُه –تعالى–:

---

[1] قال ابن هشام: "ثُمّ إنّ ﴿ ... أَبۡكَارٗا ۝٥ ﴾ صفة تاسعة لا ثامنة [لـ(﴿ ... أَزۡوَٰجًا ... ۝٥ ﴾]؛ إذ أوّلُ الصفات ﴿ ... خَيۡرٗا مِّنكُنَّ ... ۝٥ ﴾ لا ﴿ ... مُسۡلِمَٰتٖ ... ۝٥ ﴾ فإن أجاب بأن ﴿ ... مُسۡلِمَٰتٖ ... ۝٥ ﴾ وما بعده تفصيل لـ﴿ ... خَيۡرٗا مِّنكُنَّ ... ۝٥ ﴾ فلهذا لم تعد قسيمة لها! قلنا: وكذلك ﴿ ... ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ۝٥ ﴾ تفصيل للصفات السابقة! فلا نعدّهما معهن" مغني اللبيب (٣٩٨/٤). ونحوه عند الزمخشري، الكشاف (٥٦٧/٤). ومن قبل قال الخطيب الإسكافي: "... الثيّبات لا توصف بالأبكار، فكانت الواو هنا من جهة أخرى، لا يجوز تركُها" درة التنزيل وغرة التأويل ص ٨٧١. وقال الطيبي: "ومنهم من عدّ ﴿ ... ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ۝٥ ﴾! وهو غلطٌ فاحش، فإنها **واو التقسيم** التي لو حذفتها لم يصح الكلام" فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٤٣٩/٩). وقال المرادي: "الواو فيه عاطفة، ولابد من ذكرها؛ لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل واحد" الجني الداني ص ١٦٨. ثم قال محيي الدين درويش: "لو سقطت الواو من أبكار –لاختلّ المعنى؛ لأنهن لا يكنّ ثيباتٍ أبكارًا في وقت معًا فاضطرّ!! إلى الواو؛ لتدلّ على المغايرة" إعراب القرآن وبيانه (٥٦٦/٥).

[2] قال ابن هشام: "لو كان لواو الثمانية حقيقة –لم تكن الآيةُ منها؛ إذ ليس فيها ذكْر عددٍ البتةَ، وإنما فيها ذكْرُ الأبوابِ وهي جمع لا يدلّ على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه بل هي جملة هو فيها"! مغني اللبيب (٣٩٤/٤). ومن قبل قال الطيبيّ: "فهب أن في اللغة واوًا تصحب الثمانية، فأين ذكرُ العَدد في أبواب الجنة"؟! فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٩ / ٤٣٨ – ٤٣٩). وقال ابن القيم: "وهذا في غاية البعد، ولا دلالة في اللفظ على الثمانية حتى تدخل الواو لأجلها! بل هذا من باب حذف الجواب لنكتة بديعة، وهي أن تفتيح أبواب النار كان حال موافاة أهلها ففتحت في وجوههم؛ لأنه أبلغ في مفاجأة المكروه، وأما الجنة فلما كانت ذات الكرامة وهي مأدبة الله وكان الكريم إذا دعا أضيافه إلى داره شرع لهم أبوابها ثم استدعاهم إليها مفتحة الأبواب –أتى بالواو العاطفة ههنا الدالة على أنها جاءوها بعدما فتحت أبوابها وحذف الجواب تفخيمًا لشأنه وتعظيمًا لقدره كعادتهم في حذف الأجوبة" بدائع الفوائد (٥٤/٣) هذا لا سيما مع صحة الأخبار التي تؤكد أن رسول الله –صلى الله عليه وآله سلم– أول من تفتح له الجنة ثم يتبعه المتقون في ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝٥٠ ﴾ [ص]، ثبت في صحيح مسلم (١٨٨/١): عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: ((آتي باب الجنة يوم القيامة فأستفتح، فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: مُحَمَّدٌ، فيقول: بك أُمرتُ لا أفتح لأحد قبلك))!
(مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي).

[3] المرادي، الجني الداني في حروف المعاني ص ١٦٧، ١٦٨.

﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ... ﴿٧﴾ ﴾ [الحاقة]![1]

وكون هذه الواو لمجرد أن ننتقل من العدد سبعة إلى العدد ثمانية فقط من دون عملٍ أو دلالةٍ قولٌ "لا يرضاه نحويٌّ؛ لأنه لا يتعلّق به حُكمٌ إعرابيٌّ، ولا سِرٌّ معنويٌّ"[2] ناهيك بأن يتمثل مثله في البيان القرآني! قال الكرخيّ: "هي في التحقيق: **واو العطف**، لكن لمّا اختصّ استعمالُها بمحلٍّ مخصوص، [و]تضمّنت أمرًا غريبًا واعتبارًا لطيفًا –ناسب أن تسمّى باسم غير جنسها، فسُمّيتْ بواو الثمانية؛ لمناسبةٍ بينها وبين سبعة، وذلك لأن السبعة عندهم عقدٌ تامٌّ كعقود العشرات؛ لاشتمالها على أكثر مراتب أصول الأعداد، والثمانية عقد مستأنف، فكان بينهما: اتصال من وجهٍ، وانفصال من وجه، وهذا هو المقتضي للعطف. وهذا المعنى ليس موجودًا بين السبعة والستة"[3].

قال ابن عاشور: "ومن غريب الاتفاق أنْ كان لحقيقة الثمانية اعتلاقٌ بالمواضع الخمسة المذكورة من القرآن! إما بلفظه كما هنا وآية الحاقة، وإما بالانتهاء إليه كما في آية براءة وآية التحريم، وإما بكون مسماه معدودًا بعدد الثمانية كما في آية الزمر. ولقد يعدّ الانتباه إلى ذلك من اللطائف، ولا يبلغ أن يكون من المعارف! وإذا كانت كذلك ولم يكن لها ضابط مضبوط فليس من البعيد عدّ القاضي الفاضل منها آية سورة التحريم لأنها صادفت الثامنة في الذكر –وإن لم تكن ثامنة في صفات الموصوفين–، وكذلك لعدّ الثعلبيِّ آيةَ سورة الحاقة، **ومثْلُ هذه اللطائفِ كالزهرة؛ تُشَمُّ ولا تُحَكُّ**"[4]!

وقد بيَّن المراديُّ وغيرُه وجهَ هذه الواو في الآيات السابقة، وقد سبق إيراد أهمها غير مفصَّل. وحسبنا أن نورد هنا أن "العرب تعدّ من واحد إلى سبعة وتسميه (عشْرًا) [أو عقدًا]، ثم يأتون بهذه الواو فيسمونها (واو العشر)؛ ليدلوا بذلك على انقضاء عددٍ"[5] وأنها مهملة غير معملة تدخل على

---

[1] قال ابن هشام: "وأما قول الثعلبيِّ إن منها الواو في قوله –تعالى-: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ... ﴿٧﴾ ﴾ فسهوٌ بيّنٌ، وإنما هذه واو العطف وهي واجبةُ الذِّكْر" مغني اللبيب (٣٩٧/٤).

[2] خالد الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ١٤٦.

(خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. المحقق: عبدالكَريم مجاهد. ط١. بيروت: الرسالة. ١٩٩٦م).

[3] انتهى ملخّصًا من الكرخيّ، نقلاً عن صدّيق حسن خان، فتح البيان في مقاصد القرآن (٣٢/٨).

(أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن الحسيني البخاري القنوجي. فتح البيان في مقاصد القرآن. عُني بطبعه وقدم له وراجعه: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري. صيدا – بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر. ١٩٩٢ م).

[4] ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٩٣/١٥).

[5] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ص ٣١١، وانظر الحريري، درة الغواص في أوهام الخواصّ ص ٣١.

(الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبدالله. الحُجّة في القراءات السبع. المحقق: د. عبد العال سالم مكرم. ط٤. بيروت: دار الشروق. ١٤٠١ هـ).

(القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري. درة الغواص في أوهام الخواص. المحقق: عرفات مطرجي

الأسماء وليس على الأفعال، مع عدم التسليم بورودها في القرآن الكريم على الأرجح.

يبقى سؤال مهمّ: كيف تكون السبْعُ عقدًا –مع العلم أن العقد لا يختص بالعطف عليه بالواو– ؟ وما وجه تمامها؟

تبين لي بعد بحثٍ أنّ سر ذلك هو استيعاب العدد سبعة الاحتمالين الممكنين بين الوتر والشفع من تركيب إذ لا يكون جمعٌ بعدها إلا اعتمادًا على أحد التركيبين اللذين مجموعهما بالإضافة إلى أصل الجمع (١) يساوي العدد سبعة، إذ إن:

–أصل الجمع العدد واحد (١).

–التركيب الأول: جمع فرْدٍ (أصل الجمع) إلى مثله = ١ + ١ = ٢ = أول الشفع.

–التركيب الثاني: جمع أول الشفع إلى مثله = ٢ + ٢ = ٤.

إذًا حاصل جمع أصل الجمع بالإضافة إلى التركيبين = ١ + ٢ + ٤ = ٧ التي هي أصل للنهاية في تركيب العدد[1] –على حد قول الخطيب الإسكافيّ– الذي أبرز هذه الخصيصة وقال مفصّلًا: "... أصل الجمع واحد، والواحد فرد، والتركيب بعده بأن يضمّ فرد إلى فرد فيصيران زوجًا، فيحصل بضمّهما إلى الواحد السابق ثلاثة (فرد لم يضمّ إليه شيء، وفرد ضمّ إليه فرد، ثم ضمًّا إلى فردٍ) فحصل به ضمّ زوج إلى فرد، وبلغت عدة المركّبات ثلاثة، وبقي أن يُضَمَّ زوجٌ إلى زوج، وهو اثنان يضمّان إلى اثنين فيصير أربعة، فإذا ضمّت الأربعة إلى الثلاثة **تكاملت التركيبات، فلا ترى بعدها تركيبًا خارجًا عن ذلك، فصارت السبعة أصلاً للمبالغة في العدد**، ولذا خُصّتِ السمٰوات بسبْعٍ من العَدد، والأرَضون مثلُها، والكواكبُ، والأسبوعُ ..."[2] حتى إن السَّبُع المفترس المعروف

ط١. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية. ١٩٩٨هـ).

[1] ولذلك قد تأتي السبعون التي هي من مضاعفات السبعة محمولة على المبالغة: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [التوبة] إذ ثبت في المسند (٢٠٦/١) وفي صحيح البخاري (٩٧/٢) واللفظ له، وفي (٦٨/٦) أيضًا وكذلك في غيرهما عن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قولُه: ((لو أعلمُ أنّي إن زدت على السبعين يُغفَر له لَزدت عليها))! وقال الفضيل بن عياض: "احتمل لأخيك إلى سبعين زَلّةً! قيل –له–: وكيف ذلك يا أبا عليٍّ؟! قال: لأن الأخَ الذي آخيتَه في الله ليس يزلُّ سبعين زَلّةً" ابن حبان، روضة العقلاء ص ١٦٨. ويحتمل أن تكون وردت في الآية التالية للكثرة كذلك: ﴿ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾﴾ [الحاقة]. وذلك خلافًا لقوله –تعالى–: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ... ﴿١٥٥﴾﴾ [الأعراف] إذ المراد هنا العدد سبعون بعينه. ودلالة السبعة ودلالة السبعين على الكثرة بالطبع يرجع إلى ما سبق من بيان في تعليل واو الثمانية بالإضافة إلى دلالة المادة المعجمية.

(محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، البُستي. روضة العقلاء ونزهة الفضلاء. المحقق: محمد محي الدين عبدالحميد. بيروت: دار الكتب العلمية).

[2] الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل ص ٨٦٩.

"قيل: [إنه] سمّي بذلك؛ لتمام قوّته، وذلك أنّ **السَّبْعَ من الأعداد التامّة**"[1].

أما العدد عشرة –مثلاً– فيضاف إلى ما سبق إعادة التركيب الأول مضافًا إليه أصل الجمع = (٧) + (١ + ١) + ١ = ١٠، وهكذا كل عدد بعد السبعة سواء أكان فرديًا أم زوجيًا لا نصل إليه إلا بإعادة أو تكرار ما ورد فيما سبق.

هذان وجهان لواو الثمانية أولهما يفسره الآخر، وقد أضاف الخطيب الإسكافي إليهما وجهًا ثالثًا صرفيًا نحويًا –وإن طال إجراءُه–! حاصله أن الياء في ثمانية ياء النسب التي تدخل على الأسماء دون الأعداد، فثمانية معدول عن ثمنيّ، كشامٍ أصلها شآميّ، ويمانٍ أصلها يمنيّ، فلما دخل على (ثمانية) ياء النسب التي تخصصها بباب الاسم دون العدد **أجريت على حكم الاسم، فعطفت على ما قبلها بالواو**، ونَصّ كلامه: " قلت: ويمكن أن ينصر هذا القول، ويعضد بطريق من القياس، تختص بثمانية، وهو أن الياء في (ثمانية) و(ثماني) ياءُ النسب التي في قولك: يمانٍ وشامٍ وتهام ورَباَعٍ في الفَرَس الرَّباعي، وكان الأصل يمنيّ، وشآميّ، وتهامي ورَبعي وثمنيّ، **فقلبت إحدى اليائين ألفًا**، وقدّمت على لام الاسم، وبقيت الياء الأخيرة ساكنة. **وياء النسب من خصائص الأسماء** التي لا تكون في غيرها، وهي إذا دخلت على ما خرج من الاسم عن بابه كمدين وطلحة إلى باب ما لا ينصرف –**أعادته إلى باب الاسم وأبطلت عنه شبه غيره الموجب لمنع الصرف**، فتقول: مدائني وطَلَحي، فتصرفه وإن صار بالياء أثقل ممّا كان، فلما دخل على (ثمانية) ما يخصصها بباب الاسم **أجريت على حكم الاسم، وأزيل عنها حكم الحروف فعطفت على ما قبلها بالواو**. فإن قال قائل: فإن هذا يلزمك في (ثلاثة)، لأن التأنيث من خصائص الاسم؟

قلت: هذه العلامة – أعنى أمارة التأنيث – تتصل بالفعل في نحو: قامت وقعدت، وتتصل بالحرف في نحو: رُبَّتَ وثَمَّتَ، فيزول عنها الاختصاص. فإن قال قائل: فالتثنية لا تكون إلاّ في الاسم فوجب في قولك: اثنان أن تقول: واحد واثنان.

قيل: لا يختلف البصريون في أنّ الكاف من (ذلك) ليست اسمًا، وهى تثنى وتجمع في قولك: ذاكما و﴿...ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ...٣٧﴾ [يوسف]، و﴿...ذَٰلِكُمۡ يُوعَظُ بِهِۦ...٢﴾ [الطلاق]، فيزول بما ذكرنا اختصاص ما عارض به من المختص بالاسم دون غيره"[2].

قد تتفرّع هذه الواو في بعض هذه السياقات إلى قضايا أخرى، **كقضية الربط الجزئيّ**، فـ"من الأمور التي أثيرت عند معالجة قضية الربط بين الكلمات –النهيُ عن دخول الواو بين الصفة والموصوف؛ لاستحالة عطف الشيء على نفسه، والصفة يمكن أن تحُلَ محلّ الموصوف، لذا لا يجوز أن نقول:

---

[1] الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن ص ٣٩٤.

[2] الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل ص ٨٧١ : ٨٧٣.

(شاهدت سعيدًا والمجتهد)، باعتبار أن المجتهد صفة لسعيد! غير أن بعض البلاغيِّين أشاروا إلى إمكانية وقوع الواو بين الصفة والموصوف؛ **لإفادة تمكُّن الصفة من الموصوف، وبالذّات عندما تكون الصفة جملة،** كما في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ...﴿٢٢﴾ ﴾ [الكهف] فالواو دخلت على ﴿ ...وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ...﴿٢٢﴾ ﴾؛ لتفيد لصوقها بالموصوف، ويطلق البلاغيّون على هذه الواو: (واو الثمانية)[١]! وقد جاءت بعد تردُّدٍ وحَيرةٍ وشَكٍّ اعترى الصفاتِ السابقةَ لها، فحين جاءت الواو –أكدت الثبات والرسوخ واليقين"[٢]. أما كون الواو قد أكدت الثبات والرسوخ واليقين فهذا حق، وأما كونها واو الثمانية فـ"هذا ليس بشيء، والدليلُ عليه قوله –تعالى–: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ...﴿٢٣﴾ ﴾ [الحشر]، ولم يذكرِ الواوَ في النعت الثامن"[٣]. وفيها ما فيها من رصانةٍ "في حسن التأليف، وجودة السبك، ولذة المسموع وسهولة الأسلوب"[٤]. و"إنما جاءت معطوفة فى قوله –تعالى– ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ...﴿٣﴾ ﴾ [الحديد]؛ **لأنها متضادّة المعاني** في أصل موضوعها، فلهذا جاءت الواو رافعةً لتوهم مَن يستبعد ذلك في ذاتٍ واحدة؛ لأن الشيء الواحد لا يكون ظاهرًا باطنًا من وجه واحد، فلأجل هذا

---

[١] قد مضى التفصيل فيها وفي سائر المواضع المحتملة أن تكون واوها واو الثمانية في القرآن الكريم، وقال الزمخشري في آية الكهف قولاً مهمًّا تناقلته التفاسير بعده، وهو: "وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: ﴿ ...سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ...﴿٢٢﴾ ﴾ [الكهف]، قالوا عن ثباتِ علْم وطُمأنينة نفْس، ولم يرجموا بالظن كما رجم غيرهم. والدليل عليه أنّ الله –سبحانه– أتبع القولين الأولين قوله: ﴿ ...رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ ...﴿٢٢﴾ ﴾ [الكهف]، وأتبع القول الثالث قوله: ﴿ ...مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ...﴿٢٢﴾ ﴾ [الكهف]" الكشاف (٢/٧١٤). وذكر ابن القيم احتمالاً آخر: "أن يكون دخول الواو ههنا إيذانًا بتمام كلامهم عند قولهم: ﴿ ...سَبْعَةٌ ...﴿٢٢﴾ ﴾، ثمّ ابتدأ قوله: ﴿ ...وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ...﴿٢٢﴾ ﴾، وذلك يتضمن تقرير قولهم ﴿ ...سَبْعَةٌ ...﴿٢٢﴾ ﴾ كما إذا قال لك: زيدٌ فقيه. فقلت: ونحويّ. وهذا اختيار السهيليّ ...[فـ] هذا إنما يتم إذا كان قوله ﴿ ...وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ...﴿٢٢﴾ ﴾ ليس داخلاً في المحكي بالقول، **والظاهر خلافه،** والله أعلم" بدائع الفوائد (٣/٥٤).

[٢] محمد صالح الشنطيّ، فنّ التحرير العربيّ ص ٨٨، ٨٩.

(محمد صالح الشنطي. فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه. ط٥. السعودية - حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع. ٢٠٠١ م).

[٣] القفّال، نقلاً عن الفخر الرازي، التفسير الكبير (٢١/٤٤٩).

[٤] المؤيد العلوي، الطراز لأسرار البلاغة (٣/٢٣).

(يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. ط١. صيدا - بيروت: المكتبة العصرية. ١٤٢٣ هـ).

حسُن العطف"[1]. "فإن الأولية لا تجامع الآخرية، ولهذا فسّرها النبي –صلى الله عليه وسلم– بقوله: ((أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء))[2] فأوليته أزليته، وآخريته أبديته، فإن قلت: فما تصنع بقوله: ﴿...وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ...﴿٣﴾﴾ فإن ظهوره –تعالى– ثابت مع بطونه، فيجتمع في حقه الظهور والبطون، والنبي –صلى الله عليه وسلم– فسّر الظاهر بأنه الذي ليس فوقه شيء، والباطن بأنه الذي ليس دونه شيء، وهذا العلو والفوقية مجامع لهذا القرب والدنو والإحاطة. قلت هذا سؤال حسن والذي حسن دخوله الواو ههنا أن هذه الصفات متقابلة متضادة، وقد عطف الثاني منها على الأول للمقابلة التي بينهما، والصفتان الأخريان كالأوليين في المقابلة، ونسبة الباطن إلى الظاهر كنسبة الآخر إلى الأول، فكما حسن العطف بين الأُولَيين –حسن بين الأُخريين، فإذا عرف هذا فالآية التي نحن فيها يتضح بما ذكرناه معنى العطف وتركه فيها لأن كل صفة لم تعطف على ما قبلها فيها كان فيه تنبيه على أنها في اجتماعها كالوصف الواحد لموصوف واحد، فلم يحتَجْ إلى عطفٍ"[3].

❁ ✵ ❁

[1] المؤيد العلوي، الطراز لأسرار البلاغة (٢١/٢). وتتمته: "ولهذا جاء العطف في قوله –تعالى–: ﴿...ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴿٥﴾﴾ [التحريم] بخلاف ما تقدمه من الصفات، فإنها معدودة من غير واو، وذلك لأجل تناقض البكارة والثيوبة، فجيء بالعطف لرفع التناقض" وقد مضى التفصيل فيه.

[2] صحيح مسلم (٢٠٨٤/٤).

[3] ابن القيم، بدائع الفوائد (٥٣/٣).